القادمة : ان الشكل الكفاحي الارقى الذي فجرته حركة المقاومة قد اكسبها طابعا طبقيا ثوريا حاسما . فالذين يحملون السلاح بأغلبيتهم الساحقة هم جماهير الفلاحين والعمال واشباه البروليتارية (من سكان المخيمات) والبرجوازية الصغيرة .

اما بالنسبة لحركة التحرر العربية الرسمية فقد حافظت على تركيبتها البرجوازية الصغيرة ، وعند تكوين دولتها وأجهزتها القمعية والادارية وتركز مصالحها الطبقية وتميزها (برجوازية دولة متفاوتة التطور بالنسبة لكل نظام) بدأت تتناقض مع نمو حركة التحرر الديمقراطية والثورية (الطبقة العاملة وحلفائها) بل أصبحت معنية بلجم حركتها وشل نضالاتها التي تصل الى حد التصفية الجسدية لتعبيراتها السياسية التنظيمية الثورية .

ويخلص صادق العظم ، في محاولته رصد التطورات السياسية اليمينية التي اتسمت بها بعض فصائل حركة التحرر العربية بشكل خاص ، وتحليل الاساس الطبقي لتلك الردة، يخلص الى « توصية » المقاومة الفلسطينية بأن عليها أن تأخذ بعين الاعتبار تلك التطورات عند تعاملها مع الانظمة المعنية . أما كيف يفسر العلاقة بين تلك الانظمة وامتدادها الفلسطيني ، وكيف تنهار الثانية كما انهارت الاولى ، فيمكن متابعته على النحو التالي : بعد أن يتابع تطور العلاقة بين القطاع العام الذي أرست دعائمه الانظمة العسكرية للبرجوازية الصغيرة من جهة والقطاع الخاص القائم على الملكية الخاصة وقانون القيمة ، يخلص الى أنه « كان لا بد لهذا القطاع الديناميكي والنامي من أن يصل الى نقطة يدخل فيها في صراع قوي مع القطاع العام والمصالح التي يمثلها وأن يحسم الموقف تدريجيا لصالحه ، مما يعني على الصعيد السياسي (الذي يهمنا هنا أكثر من غيره) ردة يمينية رجعية واضحة » (ص ١٧٨) .

هذا التبسيط في تحليل التطورات الاقتصادية والردة اليمينية الرجعية في واحد من أهم انظمة برجوازية الدولة العربية ، لا يعني بدقة أهمية وآفاق تلك التطورات وانعكاساتها على المسألة الوطنية والقومية وبالتالي على علاقتها بالمسألة الفلسطينية وحركة المقاومة . فبرجوازية الدولة التي تقود القطاع العام بعد أن تكونت كطبقة متميزة لها مصالح اقتصادية محددة ، لم تصل الى درجة التناقض الحاد مع القطاع الخاص ، بل ان الدور الاقتصادي الهام الذي تضطلع به الدولة (القطاع العام) والمتمثل بنفقاتها الجارية العالية التي تشكل جزءاً كبيرا من القوة الشرائية عن طريق مؤسساتها والقوة الشرائية لمنتسبيها (المؤسسة العسكرية والادارية المتزايدة الاتساع) الى جانب مؤسساتها المالية والصيرفية التي تقدم الخدمات البرجوازية النامية ورأسمالية الريف ، **هذا الدور المزدوج يساهم في تدعيم القطاع الخاص وتنشيط الدورة الاقتصادية** مما يجعلها تحافظ على دورها السياسي الحاسم والاقتصادي الفعال مهما تصاعدت وتيرة نمو القطاع الخاص . أما برجوازية الريف (القاعدة الاجتماعية في الريف لنظام برجوازية الدولة) وازدياد دورها في الحياة الاقتصادية والسياسية فهي ايضا لا يمكنها التمرد على القطاع العام أو الاستغناء عن دوره الاقتصادي والسياسي **(السياسي خاصة في كبح جماح الحركة الجماهيرية الفلاحية النامية بتركز الاستغلال في الريف)** . واذا كانت البرجوازية الصناعية والعقارية النامية تشكل مزاحمة اقتصادية حادة للقطاع العام فهي لا تطمح الى الغائه ، بل تسعى الى افقاده **الدور الاقتصادي الكابح لنشاطها** . هذه التشكيلة من البرجوازية الصناعية النامية ورأسمالية الريف التي تشكل ركيزتي الردة الاقتصادية والسياسية اليمينية ، تكملها المواقع الجديدة التي تحتلها الرساميل الاجنبية الاستعمارية من الاستثمارات العامة والخاصة وتتفاعل معها بوتيرة اقتصادية واحدة . ولكن الدور الاساسي والفعال لبرجوازية الدولة هو المتمثل بسلطتها السياسية التي تستخدم السلطة التنفيذية **كأداة ضاربة في الردة اليمينية السياسية في مواجهة**